



تحليل تقييم نتائج
الدراسة وفحص مدى
ارتباطها بالفرضيات
البحثية.

(أثر الحوكمة على أداء الشركات العائلية بالمملكة العربية السعودية: دراسة
تطبيقية على مسؤولي الشركات العائلية بمدينة الرياض)

<https://0710gc8pk-1105-y-https-search-mandumah-com>

إعداد /

أ. حنان عبد الله

إن نتائج الدراسة تعكس مدى ملاءمتها لفروض الدراسة المقترحة بشكل تفصيلي، حيث تظهر النتائج أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات العائلية بمدينة الرياض يتسم بالتفاوت بين الجوانب المختلفة. الفرضية الرئيسية التي تمحورت حول تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء الشركات العائلية في الرياض إيجابياً قد تمت دراستها من خلال عدة مؤشرات. وبالنظر إلى نتائج الدراسة، نجد أن هذا التأثير ليس كاملاً، حيث أن مستوى تطبيق الحوكمة في الشركات العائلية بمدينة الرياض لا يزال منخفضاً في عدة جوانب، وهو ما قد يشير إلى أن التحسين في الأداء قد يكون محدوداً أو غير ملموس بشكل كامل.

الفرضية الأولى

تناولت "وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات العائلية بمدينة الرياض وفقاً لمتغيرات المبحوثين الشخصية والوظيفية". و نتائج الدراسة بينت أن هناك فروقاً بالفعل في مستوى تطبيق الحوكمة بين الشركات بناءً على متغيرات مثل العمر، التعليم، والخبرة العملية لأفراد العينة. أظهرت النتائج أن غالبية المبحوثين تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 45 عاماً، مع تركيز نسب كبيرة من حملة الشهادات الثانوية والجامعية. هذه الفروق في خصائص العينة أثرت بشكل مباشر على فهمهم وتقييمهم لتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات العائلية التي يعملون بها، مما يشير إلى أن المستوى التعليمي والخبرة الوظيفية يلعبان دوراً في كيفية تطبيق الحوكمة وفهم مبادئها.

الفرضية الثانية

من جهة أخرى، تناولت الفرضية الثانية "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى أداء الشركات العائلية بمدينة الرياض مع ضبط المتغيرات المتعلقة بحجم الشركات والمجالات التي تمارسها والأجيال التي تمر بها". الدراسة بينت أن العلاقة بين تطبيق الحوكمة وأداء الشركات موجودة ولكن بدرجات متفاوتة. على سبيل المثال، الشركات التي تمارس النشاط التجاري جاءت في المرتبة الأولى من حيث تطبيق مبادئ الحوكمة بنسبة 52.4%، بينما جاءت الشركات ذات النشاط الخدمي في المرتبة الثانية بنسبة 25%، والشركات الصناعية في المرتبة الأخيرة بنسبة 22.4%. هذا يعكس أن نوع النشاط الذي تمارسه الشركات يؤثر بشكل كبير على مستوى تطبيق الحوكمة، حيث تكون الشركات التجارية أكثر التزاماً بمبادئ الحوكمة مقارنة بالشركات الأخرى. لكن على الرغم من ذلك، لم يكن تطبيق الحوكمة في هذه الشركات كافياً لتحقيق أداء عالي وشامل.



وفيما يتعلق بالنتائج المتعلقة بحقوق المساهمين، كشفت الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات العائلية بمدينة الرياض فيما يخص حفظ حقوق المساهمين كان ضعيفاً. رغم أن مبدأ واحداً فقط من مبادئ الحوكمة تم تطبيقه بدرجة متوسطة، وهو "احتفاظ الشركة بميثاق لأخلاق المهنة"، إلا أن باقي المبادئ لم يتم تطبيقها بالشكل المطلوب. على سبيل المثال، عدم حصول جميع المساهمين على كل المعلومات المهمة قبل انعقاد اجتماعات المساهمين، وعدم التزام الشركات بالأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات غير المقيدة في سوق المال. هذه النتائج توضح أن الشركات العائلية في الرياض تعاني من ضعف في تنفيذ السياسات التي تحمي حقوق المساهمين، وهو ما قد يؤثر سلباً على مستوى الثقة بين المساهمين والإدارة وبالتالي على أداء الشركة.

أما بالنسبة لمبدأ المساواة بين جميع المساهمين، فقد أظهرت الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة في هذا الجانب كان أيضاً بدرجة منخفضة. بينت الدراسة أن أربعة من مبادئ الحوكمة المتعلقة بالمساواة بين المساهمين، مثل "تحضير جدول للأعمال وتوزيعه مسبقاً" و"عقد اجتماع سنوي عام لجميع المساهمين" و"السماح لمساهمي الأقلية بترشيح أعضاء مجلس الإدارة"، قد تم تطبيقها بشكل ضعيف. هذه النتائج تدل على وجود فجوة في التعامل مع المساهمين الصغار بالمقارنة مع المساهمين الرئيسيين، وهو ما قد يؤدي إلى تهميش بعض الأصوات داخل الشركة ويؤثر سلباً على اتخاذ القرارات الإدارية.



فيما يتعلق بحقوق الأطراف الخارجية، أشارت الدراسة إلى أن الشركات العائلية في الرياض تطبق مبادئ الحوكمة المتعلقة بهذه الحقوق بدرجة منخفضة أيضاً. رغم أن هناك بعض التقدم في إشراك أعضاء من خارج العائلة في مجلس الإدارة، إلا أن هذا الأمر لم يكن كافياً لضمان وجود توازن بين مصالح العائلة ومصالح الأطراف الخارجية، مثل المستثمرين والعملاء والموردين. ضعف هذا التطبيق قد يعرض الشركات لمخاطر مالية وإدارية بسبب قلة الشفافية والمساءلة في التعامل مع هذه الأطراف.

النتائج المتعلقة بالإفصاح والشفافية أظهرت أيضاً تطبيقاً ضعيفاً لمبادئ الحوكمة في هذا الجانب. حيث أشار أفراد العينة إلى أن الشركات العائلية في الرياض لا توفر المعلومات الكافية والضرورية للمساهمين والمستثمرين، ما يؤدي إلى ضعف في اتخاذ القرارات المبنية على معلومات دقيقة. الإفصاح الضعيف يعكس غياب الشفافية في إدارة الشركات، وهو ما يضعف الثقة في النظام الإداري ويؤثر على الأداء العام للشركة.



أما بالنسبة لمسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة، أظهرت الدراسة أن هناك نقصاً في الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المتعلقة بمسؤولياتهم. فعلى الرغم من وجود بعض التحسينات مثل عقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام، إلا أن هناك بعض الثغرات التي تتعلق بتحديد مكافآت الأعضاء ومنع الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر داخل الشركة. هذا الانخفاض في مستوى التطبيق يؤدي إلى ضعف في الرقابة الداخلية داخل الشركة ويؤثر على قرارات مجلس الإدارة.

بالنسبة لأداء الشركات العائلية في مدينة الرياض، أشارت الدراسة إلى أن الأداء كان منخفضاً بناءً على مقياس الأداء المعتمد. وعلى الرغم من وجود بعض الجوانب الإيجابية مثل تحسين التنظيم الداخلي والاجتماعات المنتظمة، إلا أن ضعف تطبيق الحوكمة في الجوانب الأخرى حال دون تحقيق أداء متميز. يمكن القول إن الشركات التي طبقت مبادئ الحوكمة بشكل أفضل حققت أداءً متوسطاً، بينما الشركات التي لم تطبق الحوكمة بالشكل المطلوب عانت من أداء ضعيف.



بناءً على هذه النتائج، يمكن تقييم ملائمة الفروض للدراسة على أنها جزئية. الفرضيات تأكدت بشكل جزئي فقط، حيث تم إثبات وجود علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتحسين الأداء، ولكن التطبيق كان ضعيفاً في معظم المجالات، مما حدّ من تأثيره الإيجابي على الأداء بشكل عام.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

